

- ٢١١ -

ويعنى هذا التطابق التركيبى عدم جواز النصب . يقول : « فهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لأنه لم تذكر فعلا . فاذا جاز أن يكون فى المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين » ، (٣٥٨) .

أى أنه يستحيل النصب هنا حيث لا يجوز اضممار فعل ، لوقوع الاسم الأول مبتدأ ، وعمل الفعل فى مضمر يعود الى الاسم المبتدأ المحور المنبور . وربما تعنى عبارته الأخيرة انه ما دام قد جاز رفع هذا العنصر المنبور على أنه مبتدأ فإنه يجوز أن يرفع على أنه عنصر محصور بين كلامين أى جملتين على النحو التالى :

لقديت زيدا + و عمرو + كلمته

وإذا كان الرفع قد جاز فى هذا الموضع كما جاز النصب ، حين عمل الفعل فى المضمر مباشرة فان الرفع يحتل درجة متقدمة حين يعمل الفعل فى اسم فيه ضمير يعود الى الاسم المبتدأ المنبور ، لأنه قد وقع على شئ من سببه . يقول : « وأقرب منه الى الرفع : عبد الله لقيت وعمرو لقيت أخاه ، وخالدا رأيت وزيد كلمت أباه . هو هاهنا الى الرفع أقرب ، كما كان فى الابتداء من النصب أبعد » ، (٣٥٩) .

وهو يسوى هنا بين درجة قرب هذا الاسم الذى يصل الفعل الذى يليه الى الضمير بصورة غير مباشرة الى الرفع ودرجة بعده الى النصب حين يقع فى ابتداء الكلام ، أى أن ( زيد ) فى قولك : زيد ضربت أخاه ، أبعد من النصب من قولك : زيد ضربته ، لأن الفعل فى ( ضربته ) واقع به ، وفى ( ضربت أخاه ) غير واقع به .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار هنا أيضا أن معنى الواو مهم للغاية

(٣٥٨) الكتاب ١ / ٩٠ .

(٣٥٩) الكتاب ١ / ٩٠ أيضا .